رئيس التحرير: عبدالرحمن الفيصل
المدير العام: ٥٥٩٣٠٦٢
الاشتراكات: ٨٣٠٠٢٨
الإعلانات: ٣٥٣٢١٢٧
البريد الإلكتروني: info@alsaqr-news.com
الموقع الإلكتروني: www.alsaqr-news.com
العنوان: ٧ شارع المرابطين، حي الزيتونة، ص.ب ٧٠٠٥

الجمعة ٤ مهر ١٤٠٤ هـ — ٢٤ سبتمبر ٢٠٢١ م — العدد ٤

«رئيسة مجلس الشورى الجديدة في الرياض وعدت بإعادة الاستماع إلى أصوات النساء اللواتي غادرن المجلس في صمت»

حاورت: نورة عبدالله الشمري — تصوير: عدسة «صدى الرمال»

في مكتب واسع يطل على ساحة الميدان، جلست رئيسة مجلس الشورى الجديدة، الدكتورة هالة بنت سليمان الزيدان، لأول مرة أمام الصحافة بعد أسبوع واحد فقط من توليها المنصب. لم تكن الجلسة طويلة، لكنها كانت كافية لتكشف أن المرأة التي اختارها المجلس لقيادته ليست من النوع الذي يكتفي بالرمزية. فهي تعرف أن الكرسي الذي تجلس عليه ثقيل، وأن كثيرين ينتظرون أن تتعثر.

وُلدت الزيدان في حي الشعيبة القديم، وهو حي لا يزال كثير من سكانه يتذكرون أيام الطين والسيول الشتوية. درست الاقتصاد في جامعة الرياض الشرقية، ثم حصلت على الماجستير والدكتوراه في السياسات العامة. عملت أستاذة مساعدة، ثم مديرة لمركز أبحاث، قبل أن تدخل المجلس عضوة عن دائرة الشعيبة في دورته الثالثة. وخلال تلك السنوات كانت من أكثر الأعضاء حضورا في اللجان، وأقلهم ظهورا في العناوين.

سألناها عن الجملة التي قالتها في كلمتها الأولى، حين قالت إن المجلس «لا يحتاج إلى مزيد من الصوت العالي، بل إلى مزيد من الإصغاء». فابتسمت وقالت إنها لم تكن تقصد أن الصوت العالي مرفوض، بل إن المجلس فقد جزءا من قدرته على الإصغاء لنفسه. وأضافت: «رأينا خلال السنوات الماضية كيف يتحول النقاش تحت القبة إلى سباق على العناوين، وكيف يشعر المواطن البسيط أن ما يقال هناك لا يشبهه ولا يعنيه. نريد أن نعيد الصلة بين الكلمة والناس».

وفي ما يتعلق بالمرأة تحديدا، رفضت الزيدان أن تُختزل في ملف واحد. قالت إنها تمثل دائرة فيها نساء ورجال، وإنها لا تريد أن يُقال عنها إنها جاءت لتدافع عن النساء فقط، لأن ذلك يظلم الجميع. لكنها أكدت أن تجربة المرأة في العمل العام مختلفة، وأن المجلس يحتاج إلى أن يسمع هذه التجربة بجدية. وقالت: «لا نريد كوتا جديدة، نريد عدالة في الفرص، ونريد أن نعرف لماذا تتراجع أعداد النساء في بعض اللجان كلما ارتفع مستوى المسؤولية».

وعن الانتقادات التي رافقت تعيينها، وبعضها كان قاسيا، قالت إنها تعلمت في السنوات الأخيرة أن الرد ليس دائما ضروريا. وأن بعض الأسئلة تسقط من تلقاء نفسها إذا وجدت إجابات واضحة. وأضافت أنها لا تخشى النقد، لكنها ترفض التشكيك في النوايا. وقالت: «من يريد أن يختلف معي فليختلف، لكن فليقل لماذا، لا أن يكتفي بالتلميح».

وفي ختام اللقاء سألناها عن أول قرار تريد أن تتخذه، فأجابت بأنها تريد أن تبدأ بالاستماع إلى الموظفين في المجلس أنفسهم، لأنهم يعرفون أين تتعطل الأمور، وأين يضيع الوقت. وقالت إنها ستعقد لقاءات مفتوحة كل شهر، وإن أبوابها لن تكون مغلقة إلا في الحالات التي يفرضها القانون. وختمت بأن المجلس «ليس مكانا للهدوء، بل مكان للكلام المسؤول»، وأنها تريد أن يخرج منه كلام أقل، لكن أثقل.

مجلس الشورى يقر تعديلات على نظام الانتخابات البلدية

الأعضاء المعينون يفقدون حق التصويت في اختيار رؤساء البلديات

الرياض – واس

وافق مجلس الشورى في جلسته العادية الثالثة والعشرين بعد المئة، المنعقدة برئاسة معالي الدكتور عبدالله بن سليمان الحمدان، على تعديلات جوهرية على نظام الانتخابات البلدية. وتنص التعديلات على أن يقتصر حق التصويت في اختيار رؤساء المجالس البلدية على الأعضاء المنتخبين فقط، بعد أن كان الأعضاء المعينون يشاركون في التصويت إلى جانبهم. وصوت لصالح التعديلات 71 عضوا من أصل 93 حاضرا، فيما امتنع 14 عضوا عن التصويت.

وقال مقرر اللجنة الشؤون البلدية والقروية، الدكتور فهد بن عبدالعزيز الشويعر، إن اللجنة استمعت إلى وجهات نظر 12 جهة حكومية وأهلية قبل إعداد التقرير، وإن «الهدف هو إعادة الثقة بالعملية الانتخابية، بعد أن لاحظ كثير من المواطنين أن النتائج تكاد تكون محسومة سلفا بسبب الأغلبية المعينة». وأضاف أن التعديل «لا يلغي دور المعينين، بل يحفظ للمجالس توازنها الداخلي».

وتشمل التعديلات أيضا رفع الحد الأدنى لعدد أعضاء المجالس البلدية في المدن الكبرى، بحيث لا يقل عن 15 عضوا في المدن التي يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة، وعن 11 عضوا في المدن التي يتراوح سكانها بين 500 ألف ومليون نسمة. كما نص التعديل على تخفيض سن الترشح من 25 إلى 21 عاما، وعلى إلزام كل مرشح بتقديم إقرار بالذمة المالية خلال 30 يوما من تاريخ إعلان النتائج.

وأكد عضو المجلس الدكتورة منيرة بنت عبدالله الفواز أن «الرقابة على المال العام لا تكتمل إذا كان من يراقب هو نفسه من يصوت على من يحاسب»، مشيرة إلى أن عددا من البلديات الصغيرة يعاني من عزوف المواطنين عن الترشح بسبب هذا الخلل. وقالت: «نريد مجالس يشعر أعضاؤها بأنهم مسؤولون أمام الناس وحدهم، لا أمام من عينهم».

في المقابل، عبر عضو المجلس المهندس سليمان بن راشد العتيبي عن تحفظه على التعديلات، معتبرا أن «الأعضاء المعينين يحملون خبرات فنية لا غنى عنها في كثير من البلديات الصغيرة، وإبعادهم عن التصويت قد يحرم المجالس من رأي متخصص». وطالب بأن يكون لهم دور استشاري على الأقل، تدون آراؤهم في محاضر الجلسات.

ومن المقرر أن يدخل النظام المعدل حيز التنفيذ بعد 180 يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، على أن تجرى أول انتخابات بلدية وفق أحكامه في الدورة المقبلة التي تبدأ مطلع عام 1448هـ. وأوصى المجلس الوزارة بإعداد دليل إرشادي للمرشحين الجدد قبل بدء الحملات الانتخابية بشهرين على الأقل.

«مقهى الجسر» في وادي السلطان يغلق أبوابه بعد 27 عاما

صاحبه يتقاعد ويؤجر المكان لمشروع جديد

وادي السلطان – خاص

أعلن مقهى الجسر في وادي السلطان إغلاق أبوابه نهائيا يوم الخميس 3 مايو، بعد 27 عاما من العمل في المكان نفسه. وقال صاحبه عبدالرحمن الشامي إن القرار اتخذ بعد مفاوضات مع مالك العقار، مشيرا إلى أن العقد الجديد كان يتطلب رفع الإيجار بنسبة 40 في المئة، وهو ما لم يعد ممكنا في ظل تراجع أعداد الزوار خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأضاف الشامي في تصريح لـ«صدى الرمال» أن المقهى بدأ عام 1999 بغرفة واحدة وثلاث طاولات، وأن أول زبائنه كانوا عمالا يعملون في ورش البناء القريبة. وأشار إلى أن كثيرا من هؤلاء أصبحوا اليوم أصحاب محلات أو مقاولين، وأن بعضهم ما زال يمر بالمكان كلما زار الوادي. وقال: «لم نكن نبيع القهوة فقط، كنا نبيع مكانا يلتقي فيه الناس».

وأكد أن المقهى سيغلق أبوابه نهائيا يوم السبت 5 مايو، وأن جميع المعدات والأثاث ستباع بالمزاد العلني في اليوم نفسه. وأوضح أن المشروع الجديد الذي سيحل مكانه سيكون مكتبة ومقهى للقراءة، وأن المالك الجديد وعده بالحفاظ على اسم المكان وبعض تفاصيله القديمة.

وتأتي هذه الخطوة ضمن موجة إغلاقات تشهدها المقاهي الصغيرة في وادي السلطان خلال العامين الماضيين، بعد ارتفاع تكاليف الإيجار والكهرباء وتراجع الإقبال في أشهر الصيف. وقال الشامي إن كثيرا من زبائنه القدامى لم يعودوا يزورون المكان بسبب الأسعار، مضيفا: «الناس تحب المقاهي، لكنها تحب أكثر أن تدفع فاتورة معقولة في نهاية الشهر».

وأعرب عدد من رواد المقهى عن أسفهم لإغلاقه، وقال بعضهم إنه كان المكان الوحيد الذي يمكن فيه الجلوس بعيدا عن الضجيج. وقال أحد الزبائن الدائمين، الذي رفض ذكر اسمه، إنه تعرف على زوجته الحالية في المقهى قبل 19 عاما، وإنه يخطط لزيارته مرة أخيرة قبل إغلاقه.

مجلس الشورى يقر تعديلات على نظام الانتخابات البلدية

الأعضاء المعينون يفقدون حق التصويت في اختيار رؤساء البلديات

الرياض – واس

وافق مجلس الشورى في جلسته العادية الثالثة والعشرين بعد المئة، المنعقدة برئاسة معالي الدكتور عبدالله بن سليمان الحمدان، على تعديلات جوهرية على نظام الانتخابات البلدية. وتنص التعديلات على أن يقتصر حق التصويت في اختيار رؤساء المجالس البلدية على الأعضاء المنتخبين فقط، بعد أن كان الأعضاء المعينون يشاركون في التصويت إلى جانبهم. وصوت لصالح التعديلات 71 عضوا من أصل 93 حاضرا، فيما امتنع 14 عضوا عن التصويت.

وقال مقرر اللجنة الشؤون البلدية والقروية، الدكتور فهد بن عبدالعزيز الشويعر، إن اللجنة استمعت إلى وجهات نظر 12 جهة حكومية وأهلية قبل إعداد التقرير، وإن «الهدف هو إعادة الثقة بالعملية الانتخابية، بعد أن لاحظ كثير من المواطنين أن النتائج تكاد تكون محسومة سلفا بسبب الأغلبية المعينة». وأضاف أن التعديل «لا يلغي دور المعينين، بل يحفظ للمجالس توازنها الداخلي».

وتشمل التعديلات أيضا رفع الحد الأدنى لعدد أعضاء المجالس البلدية في المدن الكبرى، بحيث لا يقل عن 15 عضوا في المدن التي يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة، وعن 11 عضوا في المدن التي يتراوح سكانها بين 500 ألف ومليون نسمة. كما نص التعديل على تخفيض سن الترشح من 25 إلى 21 عاما، وعلى إلزام كل مرشح بتقديم إقرار بالذمة المالية خلال 30 يوما من تاريخ إعلان النتائج.

وأكد عضو المجلس الدكتورة منيرة بنت عبدالله الفواز أن «الرقابة على المال العام لا تكتمل إذا كان من يراقب هو نفسه من يصوت على من يحاسب»، مشيرة إلى أن عددا من البلديات الصغيرة يعاني من عزوف المواطنين عن الترشح بسبب هذا الخلل. وقالت: «نريد مجالس يشعر أعضاؤها بأنهم مسؤولون أمام الناس وحدهم، لا أمام من عينهم».

في المقابل، عبر عضو المجلس المهندس سليمان بن راشد العتيبي عن تحفظه على التعديلات، معتبرا أن «الأعضاء المعينين يحملون خبرات فنية لا غنى عنها في كثير من البلديات الصغيرة، وإبعادهم عن التصويت قد يحرم المجالس من رأي متخصص». وطالب بأن يكون لهم دور استشاري على الأقل، تدون آراؤهم في محاضر الجلسات.

ومن المقرر أن يدخل النظام المعدل حيز التنفيذ بعد 180 يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، على أن تجرى أول انتخابات بلدية وفق أحكامه في الدورة المقبلة التي تبدأ مطلع عام 1448هـ. وأوصى المجلس الوزارة بإعداد دليل إرشادي للمرشحين الجدد قبل بدء الحملات الانتخابية بشهرين على الأقل.

«مقهى الجسر» في وادي السلطان يغلق أبوابه بعد 27 عاما

صاحبه يتقاعد ويؤجر المكان لمشروع جديد

وادي السلطان – خاص

أعلن مقهى الجسر في وادي السلطان إغلاق أبوابه نهائيا يوم الخميس 3 مايو، بعد 27 عاما من العمل في المكان نفسه. وقال صاحبه عبدالرحمن الشامي إن القرار اتخذ بعد مفاوضات مع مالك العقار، مشيرا إلى أن العقد الجديد كان يتطلب رفع الإيجار بنسبة 40 في المئة، وهو ما لم يعد ممكنا في ظل تراجع أعداد الزوار خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأضاف الشامي في تصريح لـ«صدى الرمال» أن المقهى بدأ عام 1999 بغرفة واحدة وثلاث طاولات، وأن أول زبائنه كانوا عمالا يعملون في ورش البناء القريبة. وأشار إلى أن كثيرا من هؤلاء أصبحوا اليوم أصحاب محلات أو مقاولين، وأن بعضهم ما زال يمر بالمكان كلما زار الوادي. وقال: «لم نكن نبيع القهوة فقط، كنا نبيع مكانا يلتقي فيه الناس».

وأكد أن المقهى سيغلق أبوابه نهائيا يوم السبت 5 مايو، وأن جميع المعدات والأثاث ستباع بالمزاد العلني في اليوم نفسه. وأوضح أن المشروع الجديد الذي سيحل مكانه سيكون مكتبة ومقهى للقراءة، وأن المالك الجديد وعده بالحفاظ على اسم المكان وبعض تفاصيله القديمة.

وتأتي هذه الخطوة ضمن موجة إغلاقات تشهدها المقاهي الصغيرة في وادي السلطان خلال العامين الماضيين، بعد ارتفاع تكاليف الإيجار والكهرباء وتراجع الإقبال في أشهر الصيف. وقال الشامي إن كثيرا من زبائنه القدامى لم يعودوا يزورون المكان بسبب الأسعار، مضيفا: «الناس تحب المقاهي، لكنها تحب أكثر أن تدفع فاتورة معقولة في نهاية الشهر».

وأعرب عدد من رواد المقهى عن أسفهم لإغلاقه، وقال بعضهم إنه كان المكان الوحيد الذي يمكن فيه الجلوس بعيدا عن الضجيج. وقال أحد الزبائن الدائمين، الذي رفض ذكر اسمه، إنه تعرف على زوجته الحالية في المقهى قبل 19 عاما، وإنه يخطط لزيارته مرة أخيرة قبل إغلاقه.

صفحة ١٨ و ١٩ تكملة الخبر ص ١١

افتتاح أول مكتبة عامة في مدينة الرمال بعد تجديد دام عامين

المكتبة الجديدة تضم 18 ألف كتاب وقاعة للأطفال وأخرى للمطالعة الصامتة

بقلم: منال العتيبي

مدينة الرمال – الثلاثاء 19 مارس 2013

افتتح أمير منطقة الرمال الأمير فيصل بن عبدالله بن سعود آل ثنيان صباح اليوم الثلاثاء المكتبة العامة الجديدة في مدينة الرمال، بعد أعمال تجديد وتوسعة استغرقت نحو عامين وبلغت كلفتها الإجمالية 4.2 مليون ريال. وتقع المكتبة في مبنى تاريخي يعود إلى مطلع القرن الماضي، كان يستخدم سابقا مقرا لإدارة البريد في المدينة، قبل أن يتحول إلى مهجور لسنوات طويلة.

وقال مدير عام الشؤون الثقافية في المنطقة الدكتور عبدالرحمن الشهري إن الفريق المشرف على المشروع حرص على الحفاظ على الطابع المعماري للمبنى، مشيرا إلى أن «الجدران الحجرية والأقواس الأصلية بقيت كما هي، وأضفنا إليها ما يلزم من تكييف وإضاءة وشبكات حديثة دون أن نشوه الروح القديمة للمكان». وأضاف أن المكتبة تضم حاليا 18 ألف كتاب، بينها 3 آلاف عنوان في التاريخ المحلي والتراث الشعبي.

وتتوزع المكتبة على ثلاثة طوابق، خصص الأول منها للقاعة العامة والمراجع، والثاني لقاعة الأطفال التي تتسع لـ 120 مقعدا، والثالث للمطالعة الصامتة وقاعة صغيرة للمحاضرات. وأكدت مديرة المكتبة الأستاذة هدى الزعبي أن القاعة الصامتة «ليست للعزلة، بل لمن يريد القراءة بتركيز، وقد لاقت هذه الفكرة ترحيبا واسعا من الطلاب خلال الزيارات التجريبية».

وأعلنت الزعبي عن برنامج أسبوعي يبدأ في 25 مارس الجاري، يشمل قراءة قصصية للأطفال كل يوم خميس، ونادي قراءة للكبار كل يوم سبت، إضافة إلى ورشة للخط العربي يشرف عليها الخطاط المحلي سليمان الدوسري. وقالت: «نريد أن تكون المكتبة مكانا يذهب إليه الناس بشغف، لا مكانا يمرون به مرة واحدة ثم ينسونه».

وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة أوسع لتطوير المرافق الثقافية في مدينة الرمال، التي يقطنها نحو 46.3 ألف نسمة بحسب تقديرات العام الماضي. وتشمل الخطة أيضا إنشاء مسرح بلدي ومركز للفنون التشكيلية، على أن تبدأ أعمال البناء في الربع الأخير من العام الجاري.

تتمة المنشور السابق ٥ من أصل ١٢

المدينة، وهو ما يعني أن الطريق بين الرياض والمدينة المنورة سيقطع في أقل من ست ساعات بدلا من أكثر من سبع ساعات حاليا.

وقال الوزير في كلمته إن المشروع «لم يكن خيارا ترفيهيا، بل ضرورة اقتصادية وأمنية»، مشيرا إلى أن الطريق الحالي يشهد حوادث مرورية متكررة بسبب الازدحام الشديد في فصل الصيف. وأضاف أن الدراسات أظهرت أن الخط الجديد سيقلل عدد الحوادث بنسبة لا تقل عن 35 في المئة خلال السنوات الخمس الأولى من تشغيله.

وتشمل المرحلة الأولى إنشاء 412 كيلومترا من الطريق السريع، و18 نفقا، و7 جسور علوية، ومحطتين للخدمات على الطريق. وأكد الوزير أن المحطة الأولى ستقام في منطقة وادي الرمث، على بعد 120 كيلومترا من الرياض، وأن المحطة الثانية ستكون قرب مدينة الحصباء. وأشار إلى أن المحطتين ستوفران مواقف للشاحنات ومطاعم ومرافق للصلاة.

وأوضح الوزير أن الطريق صمم بسرعة تصميمية تبلغ 120 كيلومترا في الساعة، وأن الحد الأقصى للسرعة المسموح بها سيكون 110 كيلومترات في الساعة، مع تركيب كاميرات رادار على طول المسار. وقال: «لا نريد أن نبني طريقا سريعا ليتحول إلى مضمار، فالسلامة هي المعيار الوحيد الذي سنقيس به نجاح هذا المشروع».

وتولت تنفيذ المشروع شركة الجسور الحديثة للمقاولات، التي أسندت إليها العقد في مناقصة عامة طرحت في مطلع عام 2019. وبلغت قيمة العقد 2.1 مليار ريال، على أن تنتهي الشركة من أعمالها خلال 36 شهرا من تاريخ توقيع العقد. وأكد مدير المشروع في الشركة المهندس عادل فريد الشمري أن العمل يسير وفق الجدول الزمني المحدد، رغم التأخير الذي سببته الأمطار الغزيرة في شهر يناير الماضي.

وأشار الشمري إلى أن فرق العمل واجهت صعوبات في بعض المناطق الجبلية، حيث اضطرت إلى حفر أنفاق بدلا من شق الطريق على السفوح، لتجنب المنحدرات الخطرة. وقال: «كان التحدي الأكبر هو الحفاظ على البيئة المحيطة، فقد زرعنا أكثر من 60 ألف شجرة على جانبي الطريق لتعويض ما أزيل أثناء الأعمال».

وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة أوسع لتطوير البنية التحتية للنقل في المنطقة الشرقية، التي يقطنها نحو 4.8 مليون نسمة. وتشمل الخطة أيضا توسعة الطريق الدائري الشرقي حول الدمام، وإنشاء جسر معلق جديد فوق الخليج العربي. وقال الوزير إن الحكومة تدرس كذلك إنشاء خط سكة حديد للركاب بين الدمام والرياض، لكن القرار النهائي بشأنه لم يتخذ بعد.

تتمة المنشور السابق ٥ من أصل ١٢

المدينة، وهو ما يعني أن الطريق بين الرياض والمدينة المنورة سيقطع في أقل من ست ساعات بدلا من أكثر من سبع ساعات حاليا.

وقال الوزير في كلمته إن المشروع «لم يكن خيارا ترفيهيا، بل ضرورة اقتصادية وأمنية»، مشيرا إلى أن الطريق الحالي يشهد حوادث مرورية متكررة بسبب الازدحام الشديد في فصل الصيف. وأضاف أن الدراسات أظهرت أن الخط الجديد سيقلل عدد الحوادث بنسبة لا تقل عن 35 في المئة خلال السنوات الخمس الأولى من تشغيله.

وتشمل المرحلة الأولى إنشاء 412 كيلومترا من الطريق السريع، و18 نفقا، و7 جسور علوية، ومحطتين للخدمات على الطريق. وأكد الوزير أن المحطة الأولى ستقام في منطقة وادي الرمث، على بعد 120 كيلومترا من الرياض، وأن المحطة الثانية ستكون قرب مدينة الحصباء. وأشار إلى أن المحطتين ستوفران مواقف للشاحنات ومطاعم ومرافق للصلاة.

وأوضح الوزير أن الطريق صمم بسرعة تصميمية تبلغ 120 كيلومترا في الساعة، وأن الحد الأقصى للسرعة المسموح بها سيكون 110 كيلومترات في الساعة، مع تركيب كاميرات رادار على طول المسار. وقال: «لا نريد أن نبني طريقا سريعا ليتحول إلى مضمار، فالسلامة هي المعيار الوحيد الذي سنقيس به نجاح هذا المشروع».

وتولت تنفيذ المشروع شركة الجسور الحديثة للمقاولات، التي أسندت إليها العقد في مناقصة عامة طرحت في مطلع عام 2019. وبلغت قيمة العقد 2.1 مليار ريال، على أن تنتهي الشركة من أعمالها خلال 36 شهرا من تاريخ توقيع العقد. وأكد مدير المشروع في الشركة المهندس عادل فريد الشمري أن العمل يسير وفق الجدول الزمني المحدد، رغم التأخير الذي سببته الأمطار الغزيرة في شهر يناير الماضي.

وأشار الشمري إلى أن فرق العمل واجهت صعوبات في بعض المناطق الجبلية، حيث اضطرت إلى حفر أنفاق بدلا من شق الطريق على السفوح، لتجنب المنحدرات الخطرة. وقال: «كان التحدي الأكبر هو الحفاظ على البيئة المحيطة، فقد زرعنا أكثر من 60 ألف شجرة على جانبي الطريق لتعويض ما أزيل أثناء الأعمال».

وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة أوسع لتطوير البنية التحتية للنقل في المنطقة الشرقية، التي يقطنها نحو 4.8 مليون نسمة. وتشمل الخطة أيضا توسعة الطريق الدائري الشرقي حول الدمام، وإنشاء جسر معلق جديد فوق الخليج العربي. وقال الوزير إن الحكومة تدرس كذلك إنشاء خط سكة حديد للركاب بين الدمام والرياض، لكن القرار النهائي بشأنه لم يتخذ بعد.

صفحة ١٨ و ١٩ تكملة الخبر ص ١١

افتتاح أول مكتبة عامة في مدينة الرمال بعد تجديد دام عامين

المكتبة الجديدة تضم 18 ألف كتاب وقاعة للأطفال وأخرى للمطالعة الصامتة

بقلم: منال العتيبي

مدينة الرمال – الثلاثاء 19 مارس 2013

افتتح أمير منطقة الرمال الأمير فيصل بن عبدالله بن سعود آل ثنيان صباح اليوم الثلاثاء المكتبة العامة الجديدة في مدينة الرمال، بعد أعمال تجديد وتوسعة استغرقت نحو عامين وبلغت كلفتها الإجمالية 4.2 مليون ريال. وتقع المكتبة في مبنى تاريخي يعود إلى مطلع القرن الماضي، كان يستخدم سابقا مقرا لإدارة البريد في المدينة، قبل أن يتحول إلى مهجور لسنوات طويلة.

وقال مدير عام الشؤون الثقافية في المنطقة الدكتور عبدالرحمن الشهري إن الفريق المشرف على المشروع حرص على الحفاظ على الطابع المعماري للمبنى، مشيرا إلى أن «الجدران الحجرية والأقواس الأصلية بقيت كما هي، وأضفنا إليها ما يلزم من تكييف وإضاءة وشبكات حديثة دون أن نشوه الروح القديمة للمكان». وأضاف أن المكتبة تضم حاليا 18 ألف كتاب، بينها 3 آلاف عنوان في التاريخ المحلي والتراث الشعبي.

وتتوزع المكتبة على ثلاثة طوابق، خصص الأول منها للقاعة العامة والمراجع، والثاني لقاعة الأطفال التي تتسع لـ 120 مقعدا، والثالث للمطالعة الصامتة وقاعة صغيرة للمحاضرات. وأكدت مديرة المكتبة الأستاذة هدى الزعبي أن القاعة الصامتة «ليست للعزلة، بل لمن يريد القراءة بتركيز، وقد لاقت هذه الفكرة ترحيبا واسعا من الطلاب خلال الزيارات التجريبية».

وأعلنت الزعبي عن برنامج أسبوعي يبدأ في 25 مارس الجاري، يشمل قراءة قصصية للأطفال كل يوم خميس، ونادي قراءة للكبار كل يوم سبت، إضافة إلى ورشة للخط العربي يشرف عليها الخطاط المحلي سليمان الدوسري. وقالت: «نريد أن تكون المكتبة مكانا يذهب إليه الناس بشغف، لا مكانا يمرون به مرة واحدة ثم ينسونه».

وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة أوسع لتطوير المرافق الثقافية في مدينة الرمال، التي يقطنها نحو 46.3 ألف نسمة بحسب تقديرات العام الماضي. وتشمل الخطة أيضا إنشاء مسرح بلدي ومركز للفنون التشكيلية، على أن تبدأ أعمال البناء في الربع الأخير من العام الجاري.

تتمة المنشور السابق ٥ من أصل ١٢

المدينة، وهو ما يعني أن الطريق بين الرياض والمدينة المنورة سيقطع في أقل من ست ساعات بدلا من أكثر من سبع ساعات حاليا.

وقال الوزير في كلمته إن المشروع «لم يكن خيارا ترفيهيا، بل ضرورة اقتصادية وأمنية»، مشيرا إلى أن الطريق الحالي يشهد حوادث مرورية متكررة بسبب الازدحام الشديد في فصل الصيف. وأضاف أن الدراسات أظهرت أن الخط الجديد سيقلل عدد الحوادث بنسبة لا تقل عن 35 في المئة خلال السنوات الخمس الأولى من تشغيله.

وتشمل المرحلة الأولى إنشاء 412 كيلومترا من الطريق السريع، و18 نفقا، و7 جسور علوية، ومحطتين للخدمات على الطريق. وأكد الوزير أن المحطة الأولى ستقام في منطقة وادي الرمث، على بعد 120 كيلومترا من الرياض، وأن المحطة الثانية ستكون قرب مدينة الحصباء. وأشار إلى أن المحطتين ستوفران مواقف للشاحنات ومطاعم ومرافق للصلاة.

وأوضح الوزير أن الطريق صمم بسرعة تصميمية تبلغ 120 كيلومترا في الساعة، وأن الحد الأقصى للسرعة المسموح بها سيكون 110 كيلومترات في الساعة، مع تركيب كاميرات رادار على طول المسار. وقال: «لا نريد أن نبني طريقا سريعا ليتحول إلى مضمار، فالسلامة هي المعيار الوحيد الذي سنقيس به نجاح هذا المشروع».

وتولت تنفيذ المشروع شركة الجسور الحديثة للمقاولات، التي أسندت إليها العقد في مناقصة عامة طرحت في مطلع عام 2019. وبلغت قيمة العقد 2.1 مليار ريال، على أن تنتهي الشركة من أعمالها خلال 36 شهرا من تاريخ توقيع العقد. وأكد مدير المشروع في الشركة المهندس عادل فريد الشمري أن العمل يسير وفق الجدول الزمني المحدد، رغم التأخير الذي سببته الأمطار الغزيرة في شهر يناير الماضي.

وأشار الشمري إلى أن فرق العمل واجهت صعوبات في بعض المناطق الجبلية، حيث اضطرت إلى حفر أنفاق بدلا من شق الطريق على السفوح، لتجنب المنحدرات الخطرة. وقال: «كان التحدي الأكبر هو الحفاظ على البيئة المحيطة، فقد زرعنا أكثر من 60 ألف شجرة على جانبي الطريق لتعويض ما أزيل أثناء الأعمال».

وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة أوسع لتطوير البنية التحتية للنقل في المنطقة الشرقية، التي يقطنها نحو 4.8 مليون نسمة. وتشمل الخطة أيضا توسعة الطريق الدائري الشرقي حول الدمام، وإنشاء جسر معلق جديد فوق الخليج العربي. وقال الوزير إن الحكومة تدرس كذلك إنشاء خط سكة حديد للركاب بين الدمام والرياض، لكن القرار النهائي بشأنه لم يتخذ بعد.

صفحة ١٨ و ١٩ تكملة الخبر ص ١١

افتتاح أول مكتبة عامة في مدينة الرمال بعد تجديد دام عامين

المكتبة الجديدة تضم 18 ألف كتاب وقاعة للأطفال وأخرى للمطالعة الصامتة

بقلم: منال العتيبي

مدينة الرمال – الثلاثاء 19 مارس 2013

افتتح أمير منطقة الرمال الأمير فيصل بن عبدالله بن سعود آل ثنيان صباح اليوم الثلاثاء المكتبة العامة الجديدة في مدينة الرمال، بعد أعمال تجديد وتوسعة استغرقت نحو عامين وبلغت كلفتها الإجمالية 4.2 مليون ريال. وتقع المكتبة في مبنى تاريخي يعود إلى مطلع القرن الماضي، كان يستخدم سابقا مقرا لإدارة البريد في المدينة، قبل أن يتحول إلى مهجور لسنوات طويلة.

وقال مدير عام الشؤون الثقافية في المنطقة الدكتور عبدالرحمن الشهري إن الفريق المشرف على المشروع حرص على الحفاظ على الطابع المعماري للمبنى، مشيرا إلى أن «الجدران الحجرية والأقواس الأصلية بقيت كما هي، وأضفنا إليها ما يلزم من تكييف وإضاءة وشبكات حديثة دون أن نشوه الروح القديمة للمكان». وأضاف أن المكتبة تضم حاليا 18 ألف كتاب، بينها 3 آلاف عنوان في التاريخ المحلي والتراث الشعبي.

وتتوزع المكتبة على ثلاثة طوابق، خصص الأول منها للقاعة العامة والمراجع، والثاني لقاعة الأطفال التي تتسع لـ 120 مقعدا، والثالث للمطالعة الصامتة وقاعة صغيرة للمحاضرات. وأكدت مديرة المكتبة الأستاذة هدى الزعبي أن القاعة الصامتة «ليست للعزلة، بل لمن يريد القراءة بتركيز، وقد لاقت هذه الفكرة ترحيبا واسعا من الطلاب خلال الزيارات التجريبية».

وأعلنت الزعبي عن برنامج أسبوعي يبدأ في 25 مارس الجاري، يشمل قراءة قصصية للأطفال كل يوم خميس، ونادي قراءة للكبار كل يوم سبت، إضافة إلى ورشة للخط العربي يشرف عليها الخطاط المحلي سليمان الدوسري. وقالت: «نريد أن تكون المكتبة مكانا يذهب إليه الناس بشغف، لا مكانا يمرون به مرة واحدة ثم ينسونه».

وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة أوسع لتطوير المرافق الثقافية في مدينة الرمال، التي يقطنها نحو 46.3 ألف نسمة بحسب تقديرات العام الماضي. وتشمل الخطة أيضا إنشاء مسرح بلدي ومركز للفنون التشكيلية، على أن تبدأ أعمال البناء في الربع الأخير من العام الجاري.